

ماهر الشريف*

فلسطين والفلسطينيون.. من أين وإلى أين؟

سميح فرسون، "فلسطين والفلسطينيون"، ترجمة عطا عبد الوهاب.
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. 663 صفحة.

هذا الكتاب ترجمة لكتاب صدر باللغة الإنكليزية في الولايات المتحدة الأميركية، سنة 1997. وقد أضاف مؤلفه إلى الطبعة العربية، بناء على طلب الناشر، فصلاً خاصاً عن الفلسطينيين في إسرائيل، كما عالج في هذه الطبعة التطورات التي طرأت منذ سنة 1997 حتى مطلع صيف سنة 2001.

يتضمن الكتاب، إلى جانب "التوطئة" التي كتبها المؤلف في 15 تموز/يوليو 2002 للطبعة العربية، تسعة فصول وخاتمة، كما يحتوي على قائمة بالجدول، وقائمة بالخرائط، و41 ملحقاً، وقائمة بالمراجع، وفهرس عام.

يبدأ المؤلف بالتعرض لـ "حالة البحث" في الموضوع الفلسطيني، وللغرض من الكتاب والمنهج الذي قام عليه؛ فيذكر أن الأدبيات عن القضية الفلسطينية كثيرة، لكن الدراسات عن فلسطين كمجتمع، وعن الفلسطينيين كشعب، تظل قليلة، إذ لا نعثر على "كتاب منفرد يركز على فلسطين والفلسطينيين قبل النكبة وبعدها" (ص 15). ويرى أن الدراسات الحديثة عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في القرن التاسع عشر، وفي عهد الانتداب على فلسطين، احتوت كثيراً من "الفجوات"، بينما برزت "إشكاليات" كثيرة في فهم المجتمع الفلسطيني بعد سنة 1948. لذلك يطمح المؤلف، كما يشير، إلى أن "يملاً شيئاً من الفراغ"، من خلال كتاب "يركز على الشعب الفلسطيني وعلى مجتمعه وثقافته، وعلى أدواره الاقتصادية والسياسية وقواه المحركة ومستقبله" (ص 35)، ويتناول الاقتصاد السياسي لفلسطين قبل النكبة وبعدها، والسوسيولوجيا السياسية للمجتمعات الفلسطينية الرئيسية الثلاثة (في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي داخل إسرائيل، وفي الشتات) ومؤسساتها وحركة تحررها الوطني، ويربط تحولها الاجتماعي بإعادة الهيكلة الإقليمية والعالمية (ص 15 - 16، 50)، وذلك من منطلق أن قضية فلسطين لم تزل "قضية مركزية" في إطار الشؤون الدولية - وخصوصاً بعد أن تداخل موضوع النفط والسيطرة عليه في موضوع الصراع المتقلب بشأنها - و"جانباً خفياً من الاقتصاد السياسي العالمي"، كما ظلت "مسألة حاسمة" في الشرق الأوسط والوطن

* مفكر فلسطيني مقيم بدمشق.

العربي (ص 25 - 27).

وقد استند المؤلف إلى عدد كثير من المصادر والمراجع العربية والأجنبية (الإنكليزية بوجه خاص)، اشتمل على كتب ومقالات ووثائق وأطروحات جامعية، إلا إن عدد المصادر العربية كان محدوداً جداً، ربما لأن الكتاب أعد أصلاً لقارئ أجنبي، لا يعرف شيئاً عن الشعب الفلسطيني، ذلك بأن "عذاب الفلسطينيين والأذى الذي لحق بهم والتشريد والعوز لا يكاد يذكر في وسائل الإعلام الغربية أو مجلدات الأبحاث الأكاديمية" (ص 37). غير أن محدودية المصادر العربية شكّلت، في نظرنا، ثغرة من ثغرات هذا الكتاب، التي سنتطرق إليها لدى الحديث عن ملاحظتنا النقدية عليه.

تاريخ ما قبل النكبة:

التهميش والتدمير

يعتبر فرسون أن تاريخ فلسطين الحديث يبدأ سنة 1800 وينتهي سنة 1948. لكنه لا يشير بصورة واضحة إلى مسوغات مثل هذا الاختيار، الذي جعله يتميز من غيره من الباحثين الذين أرجعوا بداية هذا التاريخ إلى انطلاق سياسة الإصلاحات العثمانية في أربعينات القرن التاسع عشر، التي فتحت الأبواب واسعة أمام التدخل الأوروبي وتغلغل العلاقات الرأسمالية في المجتمع (كما فعلت، مثلاً، في كتابي "تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي"، بيروت: دار ابن خلدون، 1985)، أو إلى سنة الغزو المصري لفلسطين سنة 1831، أو إلى بداية الاستيطان اليهودي سنة 1882، أو إلى القرن الثامن عشر بدلاً من مطلع القرن التاسع عشر، كما فعل بشارة دوماني في دراسته عن التجار والفلاحين في جبل نابلس (انظر: "إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700 - 1900"، بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا، 1995؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998). ويتوقف فرسون مطولاً، في الفصل الثاني من كتابه، الذي حمل عنوان: "قبل النكبة: التاريخ الاجتماعي الحديث لفلسطين" (ص 51 - 110)، عند دور التدخل الأوروبي في تحويل فلسطين من ولاية "شبه إقطاعية تعيش على الكفاف وتدفع الخراج"، إلى بلد "يأخذ باقتصاد السوق"، معتبراً أن اندماج فلسطين في الاقتصاد العالمي، وخصوصاً بعد انتهاء حرب القرم سنة 1856، وضع الأسس لتهميشها رأسمالياً، وأن الاستيطان الأوروبي سرّع "دمج القطر [فلسطين] بأوروبا"، وهي عملية أفضت، في النهاية، إلى تقويض المجتمع القديم، وتفكك التضامن القروي، وانتشار علاقات اجتماعية جديدة "تتسم بصفة الفردية".

كما يتطرق المؤلف، في هذا الفصل، إلى مسألة إشكالية لم يحسم النقاش بشأنها بعد بين الباحثين المعنيين، وهي المتعلقة بتشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية وملاحمها. فهو يرى - محقاً في نظرنا - أن التحولات البنيوية التي حدثت في

المجتمع الفلسطيني، خلال القرن التاسع عشر، عملت على أن يظهر وعي عربي، صاحبه ظهور وعي فلسطيني، تعزز بفضل التعليم الحديث وبروز إنتلجنسيا عصرية، وأن معارضة الصهيونية، التي صارت تتخذ منحى سياسياً ومستداماً، بدأت تفصح عن نفسها، بصورة واضحة، مع ظهور الجرائد العربية منذ سنة 1908. لكن المؤلف الذي كان، في الفصل الأول من كتابه المعنون: "القضية الفلسطينية والفلسطينيون" (ص 23 - 50)، قد أقر، لدى حديثه عن "الصورة الذاتية للفلسطينيين"، بأن الظروف المعقدة التي حددت ملامح الهوية الفلسطينية الحديثة بدأت بالتشكل في الحقبة الأخيرة من الحكم العثماني، عاد فأكد أن جذور هذه الهوية "تمتد إلى زمن أسبق بكثير"، وأن القاعدة الإدارية الحكومية "التي استمرت على مدى القرون، قد أضفت على فلسطين، هي ومؤسساتها الدينية، صفة التماسك كإقليم واحد." وربما يكون هذا "التناقض"، في موقف المؤلف، نجم عن الرغبة في إرجاع ظاهرة حديثة، لم يكن من الممكن أن تولد إلا في واقع اجتماعي واقتصادي محدد، إلى أزمان سابقة، وذلك كي تكتسب مزيداً من المشروعية التاريخية.

ويتبين بروز شيء من التناقض نفسه عندما يشير فرسون، لدى تطرقه إلى القوى الاجتماعية في الريف في القرن التاسع عشر، إلى أن الهضاب وسط فلسطين، التي كان يسكنها أكثر التجمعات السكانية وتقوم على استخدام الأرض المشاع ونظام الحمولة، وفرت للشعب، خلافاً للسهول التي كانت في متناول الجيوش المركزية، درجة من "الحكم الذاتي". ثم يذكر أن رؤساء الحمولات وشيوخ النواحي في فلسطين كانوا "يعينون أساساً من السلطات العثمانية أو يعترف بهم منها بصفتهم محصلي ضرائب"، وذلك على خلاف "المقاطعي" في لبنان الذي كان يتمتع بالحكم الذاتي، الأمر الذي يدل - كما يستخلص - على أنه لم يكن في فلسطين "رؤساء إقطاعيون، بل رؤساء محليون" كانوا "عبارة عن محصلي ضرائب للسلطات العثمانية".

ويبدو لنا أن الاقتراب من إيجاد حل لهذه المسألة الإشكالية بات يتطلب الابتعاد عن المقاربات العامة للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي الحديث لـ "فلسطين"، والتركيز بدلاً من ذلك، على الدراسات التفصيلية التي تتصدى للواقع الاجتماعي - الاقتصادي الذي كان يسود في منطقة بعينها من المناطق التي توحدت، إدارياً وسياسياً، بعد الاحتلال البريطاني في نطاق ما بات يعرف باسم فلسطين الانتدابية.

يعتبر فرسون، في الفصل الثالث من كتابه "الطريق إلى النكبة: الانتداب على فلسطين" (ص 111 - 187)، أن عمليتين بنويتين، وهما "الاستعمار الاستيطاني السريع، والتحول الرأسمالي الاستعماري"، تضافرتا في ظل الانتداب لإخضاع الشعب الفلسطيني وتدمير مجتمعه. فبفضل التسهيلات التي قدمتها السلطات البريطانية للمستوطنين اليهود، والتي تمثلت في تسهيل هجرتهم وانتقال ملكية الأراضي إليهم،

وفي توفير الحماية الاقتصادية لرجال الأعمال اليهود ومنحهم الرسوم التفضيلية والامتيازات الاحتكارية الرئيسية في البلد، نجح هؤلاء المستوطنون في إقامة مجتمع منعزل "أشبه بالجيب داخل البلاد، يتميز بتنظيم أوروبي ومستوى معيشة غربي." وإذ ساهمت عملية النمو الاقتصادي، التي شهدتها فلسطين في الأعوام العشرين الأولى من الانتداب، في تقوية مجتمع المستوطنين وترسيخه، فهي أدت إلى إضعاف التضامن التقليدي في صفوف المجتمع العربي، "من دون أن يحل محله تضامن آخر فعال وعصري"، وذلك عبر تسريعها الاستقطاب الاجتماعي في صفوف الفلسطينيين، والخط من مستوى الأعداد المتزايدة من الفلاحين وتحويل معظمهم إلى صفوف طبقة العمال، وتهميش دور القيادات الاجتماعية والسياسية العربية.

إن ما توصل إليه المؤلف في هذا الفصل، على قاعدة المقارنة بين مستوى تطور المجتمعين في مختلف الميادين، يزكّي في الواقع الفكرة التي كان طرحها، منذ سنة 1948، المفكر القومي الراحل قسطنطين زريق في كتابه: "معنى النكبة"؛ وهي أن مجتمعاً تقليدياً، كالمجتمع العربي الفلسطيني، لم يكن في وسعه أن يواجهه، وأن ينتصر على مجتمع حديث، كمجتمع "البيشوف"، الذي تشكل بدعم كامل من الاستعمار البريطاني.

تاريخ ما بعد النكبة:

التشريد والتفرقة

وهكذا وقعت النكبة التي عنت، كما يذكر فرسون في بداية الفصل الرابع (ص 188 - 248)، المخصص لتحليل أوضاع الشتات الفلسطيني في الفترة 1948 - 1993، "تدمير المجتمع الفلسطيني [...] وتشريد الفلسطينيين وانتشارهم في الآفاق وإملاقهم مادياً"، وذلك تحقيقاً لحلم زعماء الصهيونية بإقامة "إسرائيل يهودية حصراً".

وإذ يرى المؤلف أن "التأريخ الجديد" في إسرائيل فضح "زيف الأساطير" التي قامت عليها الرواية الإسرائيلية بشأن خروج الفلسطينيين الجماعي سنة 1948 من وطنهم (أكثر من 750 ألفاً)، فهو يعتبر أن مسببات ذلك الخروج تمثلت، أساساً، في الخوف الرهيب جراء حملات الترويع: الخوف من موت وشيك، أو من تدمير الأملاك، أو من الاعتداء على الشرف.

ثم ينتقل فرسون إلى عرض السمات التي ميزت الجوالي الفلسطينية في الشتات؛ فيذكر أن هذه الجوالي، التي تميزت بمعدلات تكاثر عالية، وبارتفاع نسبة من تقل أعمارهم عن 18 عاماً، تكونت في الأساس من عاملين وحضريين ومتعلمين، ومن أبناء الطبقة الوسطى، التي "ازدهرت كثيراً" في الشتات. وقد انقسم اللاجئون، بناء على

أصولهم الاجتماعية، قسامين: قاطني المدن، من أبناء الطبقتين الوسطى والعليا، الذين كان لبعضهم أدوار أساسية في التنمية الاقتصادية التي شهدها عدد من الأقطار العربية، مثل الأردن ولبنان ودول الخليج وشبه الجزيرة العربية؛ وقاطني المخيمات، من الفقراء والفلاحين، الذين توزعوا على اثني عشر مخيماً في لبنان، وعشرة مخيمات في كل من سورية والأردن، وتسعة عشر مخيماً في الضفة الغربية، وثمانية مخيمات في قطاع غزة. وفي سنة 1993، بلغ عدد اللاجئين المسجلين في لوائح الأونروا 2.730.000 لاجئ.

ويرصد فرسون أبرز التحولات التي طرأت على حياة هؤلاء اللاجئين؛ فيشير إلى أن النكبة، بما كانت تعنيه من ضياع للأرض، حولت الفلاحين إلى عمال. إلا إن هذا التحول الخطر لم يسفر عن تغيير يُذكر "في العلاقات الاجتماعية أو في القيم أو في الثقافة". وكان لا بد من انتظار ولادة المنظمات العصرية، كاتحادات الطلاب والنقابات والمنظمات النسوية، كي يطرأ تعديل على القيم والعلاقات التقليدية. ثم تزايد كثيراً، مع تشكل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، التغيير الاجتماعي والوعي السياسي في المخيمات. وإذ ظل الطرح والتنظيم "القومي العلماني" سائدين في هذه المخيمات حتى الثمانينات، راح يبرز من جديد، بعد ذلك، تأثير الدين "بشكل مسيئ وراديكالي"، إلا إنه متناقض: فهو، من الناحية السياسية، "راديكالي ومتعنت وناشط"، ومن الناحية الاجتماعية "محافظ ورجعي"، مع أنه وفر "غوثةً اقتصاديةً وخدمات اجتماعيةً للمعدمين والمحتاجين".

ويلحظ المؤلف أن البنية الاجتماعية والأوضاع السياسية للجوالي الفلسطينية في أقطار الشتات - والتي يمكن وصفها بأنها "مجموعات من الأقليات" - كانت مختلفة إحداهما عن الأخرى، إذ توفر لقطاعات من اللاجئين الفلسطينيين، في بعض هذه الأقطار، إمكان الاندماج الثقافي والاقتصادي. غير أن تجربة "الفصل الاجتماعي"، التي عاشها اللاجئون عامة في الأقطار المضيفة، و"القمع السياسي" من حكوماتها، عززا الهوية الاجتماعية والثقافية للفلسطينيين، ورسّخا تضامنهم، وعمّقا وعيهم السياسي. يُضاف إلى ذلك أن ظاهرة العنف، التي واجهها الفلسطينيون، ولدت بينهم "الكثير من القلق النفسي والشعور بعدم الأمان". وفي ظل التطورات السياسية، التي طرأت في الأعوام الأخيرة على القضية الفلسطينية، بات مصير معظم اللاجئين، البالغ عددهم نحو أربعة ملايين نسمة، "معلقاً، مجهولاً وغير مضمون".

ويحلل فرسون، في الفصل الخامس من كتابه، التحولات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التي طرأت على حياة الفلسطينيين في إسرائيل في فترة 1948 - 2000 (ص 249 - 353). وتكمن المفارقة في أن هذا الفصل، الذي أضافه المؤلف إلى الطبعة العربية من الكتاب بناء على طلب الناشر، بدا لنا أنه الأغنى والأكثر

تماسكاً بين فصول الكتاب كافة.

يبدأ هذا الفصل بمناقشة مسألة ذات طبيعة منهجية، تتعلق بوضع إطار مفاهيمي ملائم لدراسة أوضاع الأقلية العربية الفلسطينية، إذ يلحظ المؤلف وجود عقبة كأداء اعترضت في الماضي مهمة وضع مثل هذا الإطار، وتمثلت في أن علماء الاجتماع الإسرائيليين تجاهلوا بصورة عامة المجتمع العربي الفلسطيني القائم في إسرائيل. ومنذ الثمانينات، راحت تبرز "نماذج نظرية" معينة، كان أحدها - وهو "الذي يجب طرحه جانباً على الفور" - قد وضعه باحثون وموظفون إسرائيليون، يصور إسرائيلي أنها أمة عربية متحضرة، ذات ديمقراطية فاعلة، وفيها أقلية عربية راضية وسعيدة. ثم يعرض فرسون النموذج النظري، الذي اقترحه عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحا، والذي يعتبر أن علاقات الأقلية العربية بالدولة ومواطنيها اليهود انحكمت بمعيار "التعنت اليهودي" أو بمعيار "الراديكالية العربية"، أو بكليهما معاً، وأن إسرائيل تأخذ بمفهوم "ديمقراطية عرقية"، توفر للأقلية حقوقاً فردية لكنها تتنكر لحقوق جماعية، أو لحقوق الجماعات في استقلالية ثقافية - اجتماعية. ويتوقف مطولاً عند نموذج "الاستعمار الاستيطاني الداخلي"، الذي اقترحه إيليا زريق في كتابه عن الفلسطينيين في إسرائيل (لندن، 1979)، وذلك على قاعدة أن الأقلية العربية الفلسطينية غدت مستعمرة داخلية في إسرائيل، ونموذج "الاستعمار الاستيطاني وديمقراطية هيرينفولك [شعب السادة]"، الذي رسمه سمح فرسون نفسه في دراسات سابقة، والذي ينطوي على نظام للحكم يقوم على تفرقة سياسية، وعزل اجتماعي، واستغلال اقتصادي، وقمع ثقافي، ومحاولة لتبرير كل ذلك تبريراً عقائدياً. وبعد أن يرد المؤلف على النقد الذي وجهه عزمي بشارة إلى هذين النموذجين، معتبراً أن هذا الأخير، الذي قال "بأسرلة تدريجية للأقلية العربية"، لم يقدم في الواقع "نموذجاً بديلاً"، يعلن أن دراسته هذه ستستند إلى المزوجة بين نموذج زريق ونموذجه هو نفسه.

إن تاريخ الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل ينقسم، بحسب فرسون، ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تقع بين سنة 1948 وسنة 1967، وتمتد إلى سنة 1976؛ المرحلة الثانية تستهل بالفترة 1967 - 1976 وتمتد إلى سنة 1993، لكنها انقطعت بالانتفاضة الشعبية الأولى؛ المرحلة الثالثة تبدأ بتوقيع اتفاق أوسلو سنة 1993 وتمتد حتى اندلاع الانتفاضة الثانية سنة 2000.

يعرض المؤلف بالتفصيل التغيرات البنوية الاجتماعية التي طرأت على حياة العرب الفلسطينيين في إسرائيل، والتي نجمت في الأساس عن اغتصاب الأرض وتهويدها، عبر سن سلسلة من القوانين والتشريعات، وتحويل الفلاحين بصورة قسرية إلى عاملين بأجر، وفرض عملية "التحصّر" (سكنى المدن) على نطاق واسع عليهم،

وممارسة سياسة التفرقة والتمييز تجاههم، في ميادين العمل والتعليم والصحة، وازدراء ثقافتهم. ويعتبر أن فترة 1967 - 1976 شكلت نقطة تحول رئيسية، إذ أتاح احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة فرصة تعرّف وانفتاح شريحتين كبيرتين من أهالي فلسطين إحداهما على الأخرى، وإن تحت السيطرة الإسرائيلية، بينما أدى الهبوط الحاد في الزراعة، في عقد السبعينات، والتوسع في الأعمال في القطاع العام، وتزايد نسبة الاستخدام الصناعي، والتراجع في مشاريع رجال الأعمال العرب الصغار، إلى توسع فئة المهنيين وتحول معظم الفلسطينيين في إسرائيل إلى مستخدمين لدى الدولة وفروعها وبلدياتها، أو إلى عمال بأجر في الاقتصاد الإسرائيلي، أو إلى وسطاء في المناطق المحتلة.

أمّا فيما يتعلق بنظام السيطرة السياسي وآلياته، فيرى فرسون أنه يقوم على نظرة إسرائيل إلى نفسها على أنها "دولة حصرية للشعب اليهودي" في إسرائيل وفي العالم بأسره، وليست دولة لكل مواطنيها، ويستند - بحسب إيان لوستك - إلى ثلاث آليات هي: الشراكة الداخلية للمجتمع الفلسطيني؛ ضمان استمرار تبعيته للقطاع اليهودي في الاقتصاد؛ إثارة "نخبة" من سكانه وتقديم المنافع لها في مقابل خدمات تقدمها. ثم يتوقف عند المراحل الرئيسية الثلاث للنضال الذي خاضته الأقلية العربية الفلسطينية ضد هذا النظام وآلياته، فيشير إلى أن الاحتجاج الشعبي كان أمراً غير قانوني طوال فترة الحكم العسكري الذي فرض على المناطق العربية، وأن صوت الاحتجاج الوحيد كان صوت الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وذلك قبل تشكل "حركة الأرض" في أواخر الخمسينات. ثم صار النضال يتركز، بعد إلغاء الحكم العسكري، على مطلب حماية الأرض من التهويد، وهو المطلب الذي ارتبط بعد حزيران/يونيو 1967 بإنهاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد أحداث "يوم الأرض" سنة 1976 اندمجت المطالب الوطنية في مطالب الحقوق المدنية، وظل حزب "رايح" مهيمناً على الساحة السياسية حتى سنة 1984، حين برزت "القائمة التقدمية من أجل السلام"، وتبعها ظهور عدد من الأحزاب العربية. وباندلاع الانتفاضة الشعبية في نهاية سنة 1987، التي رفعت شعارى الحرية والاستقلال، شعر الفلسطينيون في إسرائيل بأن مستقبلهم "منفصل" عن باقي الفلسطينيين، الأمر الذي أنضج في بداية التسعينات تبني فكرة تحويل إسرائيل من دولة "يهودية" إلى دولة "ديمقراطية" لكل مواطنيها. ويعتبر فرسون أن انتخابات سنة 1992 في إسرائيل كانت من "الحدود الفاصلة" في التاريخ السياسي للأقلية العربية، إذ أسفرت عن استعادة الأحزاب الصهيونية شرعيتها في أوساط العرب، وخصوصاً بعد التأييد غير المباشر الذي قدمته منظمة التحرير لحزب العمل الإسرائيلي. وفي النضال الذي خيض للوقوف في وجه هذا التوجه نحو "الأسرلة"، برز دور "الإسلاميين" وتعاضم، وتشكل في سنة 1996 "تجمع وطني

ديمقراطي "بزعامة عزمي بشارة، طالب بالاعتراف بالمواطنين العرب كأقلية قومية تتمتع بحقها في الحكم الذاتي والاستقلال الذاتي في التعليم والإعلام. وباندلاع انتفاضة سنة 2000، وما رافقها من حملات تضامن جوبهت بقمع وحشي من الشرطة الإسرائيلية، وبتنامي الدعوات العنصرية إلى "الترانسفير"، تغيرت طبيعة العلاقة بين الأقلية العربية والدولة، وتوقف التوجه نحو "الأسرلة" تماماً، وتزايد "اغتراب" المجتمع الفلسطيني عن إسرائيل. وي طرح فرسون، في ختام هذا الفصل، إمكان أن يؤدي تعنت الحكومة الإسرائيلية ورفضها التجاوب مع المطالب الوطنية الفلسطينية بالاعتراف بالأقلية العربية في إسرائيل كأقلية قومية تتمتع بالمساواة، وبحق تقرير المصير والعودة والتعويض، إلى ظهور "اتجاهات انفصالية" في أوساط هذه الأقلية. قد تقوم بمد أيديها إلى الواقعيين تحت الاحتلال من أجل نضال مشترك في سبيل "دولة ديمقراطية ثنائية"، أو "دولة ديمقراطية واحدة في فلسطين التاريخية".

صعود وهبوط حركة التحرير

الوطني الفلسطينية، 1948 – 1993

هذا هو العنوان الذي اختاره المؤلف للفصل السادس من كتابه (ص 355 – 406)، الذي بدا لنا أنه الأقل غنى بين فصول الكتاب كافة.

يبدأ فرسون هذا الفصل بالتطرق إلى الأوضاع التي أدت إلى تجدد النشاط الفلسطيني في السياق العربي، في عقد الخمسينات، وكيف أن مد القومية العربية الوحودية جرف الفلسطينيين حتى "باتوا ناشطين سياسياً على الرغم من عدم وجود منظمات فلسطينية مستقلة." ثم يتحدث عن جذور منظمة التحرير وحركة المقاومة، وعن التحول الذي طرأ بعد حرب حزيران/يونيو 1967 وجعل منظمات حركة المقاومة المسلحة تسيطر على المنظمة، معتبراً أن هزيمة الفدائيين في الأردن، ووفاة جمال عبد الناصر، أدنا بانقضاء "اللحظة الثورية" في الوطن العربي.

ويفرد المؤلف حيزاً كبيراً في هذا الفصل للحديث عن تطور مذهب منظمة التحرير السياسي واستراتيجيتها، وعن موقفها من مخططات السلام، مشيراً إلى أنها هي وحركة التحرير الفلسطينية ظلتا "مثقلتين دائماً بمشاكل الوحدة والتماسك ومشاكل العثور على أهداف واستراتيجيات مشتركة"، وأن هذا "المأزق" ازداد تعقيداً بظهور حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي في الثمانينات. وهو يعتبر، في استنتاجاته الختامية، أن منظمة التحرير التي مرت قبل توقيع اتفاق أوسلو بثلاث مراحل تاريخية (1964 – 1968؛ 1968 – 1982؛ 1982 – 1993)، "أخفقت في الدفع بالقضية الفلسطينية وقضية الفلسطينيين إلى الأمام"، وانحطت إلى "درك من البيروقراطية منعزل وبال آل إلى العجز لسوء الإدارة والاستبداد والفساد والمحسوبية

وتناقص الأموال والإفلاس السياسي.”

وكما ذكرنا في مقدمة هذا العرض، فقد عانى كتاب سميح فرسون، بصورة عامة، محدودية مصادره العربية، وعدم استناده دوماً إلى مصادر أولية؛ وهي ثغرة تبنت بجلاء في هذا الفصل السادس، الذي قام في بعض المواقع على تحليلات “سريعة”، واحتوى عدداً من الهفوات التاريخية، من نوع: “كانت فتح شعبية وقومية” (ص 382)؛ أو أن الجبهة الديمقراطية دعت في سنة 1969 إلى “دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية للعرب واليهود على السواء... ويعني هذا ضمناً اعترافاً بدولة إسرائيل” (ص 395)؛ أو أن الجبهة الشعبية انضمت، في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني سنة 1983، “هي والمجموعات المتشددة والرافضة” إلى أغلبية فتح في قبول خطة السلام التي عرضها العاهل السعودي الملك فهد في القمة العربية في فاس” (ص 385)؛ أو أن ممثل حزب الشعب الفلسطيني “سابقاً الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس في الضفة الغربية خلال الحقبة الأردنية، 1951 - 1967، سليمان النجاب،” انضم رسمياً إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ممثلاً للحزب في عام 1988” (ص 388)؛ أو أن حزب الشعب “انشق على عرفات بشأن اتفاقيات أوسلو والقاهرة” (ص 388)، إلخ.

الانتفاضة الشعبية

في المناطق الفلسطينية

أعدت الفصل السابع من فصول الكتاب، الذي حمل عنوان “المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي: الانتفاضة” (ص 407 - 462)، تلميزة سابقة وزميلة للأستاذ سميح فرسون هي كريستينا زخريا. وقد أفرد هذا الفصل لعرض سياسات الاحتلال الإسرائيلي الاقتصادية والاستيطانية، الرامية إلى إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق تخريب البنية التحتية والموارد الاقتصادية للفلسطينيين ومنعهم من تحقيق التنمية، وكذلك لعرض محطات النضال الوطني الذي خاضه الشعب الفلسطيني ضد هذه السياسات، وصولاً إلى الانتفاضة الشعبية.

وقد رأت الباحثة أن هذه الانتفاضة مرت بثلاث مراحل تصادفت مع أحداث إقليمية فاصلة: المرحلة الأولى امتدت من كانون الأول/ديسمبر 1987 حتى اندلاع حرب الخليج سنة 1991، وتميزت بالوحدة الوطنية الفعالة، وبالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة وتقرير المصير، وبتأييد دولي مدو؛ المرحلة الثانية امتدت من انتهاء حرب الخليج إلى توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993، وتميزت بذبول الانتفاضة نتيجة القمع والعزلة السياسية التي فرضت على الفلسطينيين، ونتيجة الأضرار الاقتصادية التي لحقت بهم؛ المرحلة الثالثة التي انطلقت بعد أوسلو وشهدت

انتهاء الانتفاضة، التي يمكن - كما توقعت زخريا قبل سنة 2000 - أن تشتعل من جديد.

وبعد أن حددت الباحثة هذه المراحل الثلاث، انتقلت إلى الحديث بشيء من التفصيل عن "مفاجأة" الانتفاضة، وعن الأشكال النضالية التي لجأت إليها، بما فيها المقاطعة الاقتصادية، وعن التجاوب الدولي الواسع معها، وعن تداعياتها السياسية. فاعتبرت، لدى تطرقها إلى العوامل التي هيأت لاندلاع الانتفاضة، أن الحدث "الذي زلزل الفلسطينيين" تمثل في القمة العربية التي عقدت في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر 1987، والتي أشعرت الفلسطينيين بانتهاء الآمال "بتسوية الصراع في سياق عربي - إسلامي"، ودفعتهم إلى تبني "استراتيجية الاعتماد على الذات"؛ وأبرزت، لدى توقفها عند سمات الانتفاضة، طابعها الشعبي العميق، إذ شارك فيها "جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني".

وتستخلص زخريا أن هذه الانتفاضة، التي لم تحدث في فراغ سياسي واجتماعي وإنما كانت "نتيجة لعملية مقاومة اتخذت أشكالاً شتى" بعد سنة 1967، مثلت "المسعى الوطني الرئيسي الرابع دفاعاً عن الوطن ضد مجهودات الصهيونية وإسرائيل الرامية إلى تشريد الفلسطينيين بأجمعهم وتهويد البلاد في القرن العشرين"، وذلك بعد ثورة 1936 - 1939، والمقاومة المسلحة في فترة 1947 - 1948، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ما بين سنة 1964 وسنة 1968. ومع أن قيادة منظمة التحرير كسبت تعاطفاً وتأييداً دوليين كبيرين إلا أنها "أخفقت في تحويل ذلك التعاطف إلى تضامن دولي مع الشعب الفلسطيني ومع قضيته"، الأمر الذي أبقى حالة "الاستعصاء السياسي" للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قائمة، في ظل استمرار إسرائيل "في عنادها بدعم من الولايات المتحدة". "وسرعان ما أدى الغزو العراقي للكويت، وحرب الخليج، إلى تحويل الاهتمام من الانتفاضة إلى ميزان القوى الإقليمية الجديد، الذي أعيد فيه "تركيب التحالفات بشكل لا ينفع الفلسطينيين بشيء"، بينما ساهمت أعمال رئيس منظمة التحرير "القصيرة النظر" - بالوقوف إلى جانب الرئيس العراقي - في "عزل" منظمة التحرير وتجريدها "من شرعيتها، هي ومعها القضية الفلسطينية".

اتفاقيات "السلام"

تعمق "المأزق" الفلسطيني

يخصص فرسون الفصلين الأخيرين من الكتاب: "الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومستقبل فلسطين والفلسطينيين" (ص 463 - 520)، و"فلسطين والفلسطينيون... إلى أين؟" (ص 521 - 549)، للحديث عن "إعلان المبادئ" وما تمخض عنه من اتفاقيات بخصوص المرحلة الانتقالية، وعن مختلف ردات الفعل

الفلسطينية تجاه هذه الاتفاقيات، وعن انعكاساتها المحتملة على المصير الفلسطيني. فقد أولى المؤلف، لدى إشارته إلى العوامل التي دفعت قيادة منظمة التحرير إلى قبول اتفاق أوسلو، اهتماماً خاصاً لمشروع "إعلان المبادئ" الذي تقدمت به إدارة الرئيس كلينتون في حزيران/يونيو 1993، بعد عشر جولات من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية العقيمة في واشنطن، والذي تعامل مع المناطق الفلسطينية المحتلة بوصفها "مناطق متنازع عليها"، وتجاهل مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وتجنب ذكر حقوق اللاجئين والنازحين، معتبراً (أي فرسون) أن قيادة منظمة التحرير قد تكون أدركت، بعد تقدم الإدارة الأميركية بهذا المشروع، "أن ما سينجم عن تلك المفاوضات [السرية] لن يكون أسوأ مما هو معروض".

ثم يتطرق بشيء من التفصيل إلى حجج كل من المؤيدين لاتفاق أوسلو والمعارضين له، وإلى طبيعة قوى المعارضة التي تصدت له، فيشير إلى أن المعارضة الفعلية للاتفاق في المناطق الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة، تمثلت في "حماس" والجهاد الإسلامي، بينما وجدت المعارضة العلمانية نفسها "مفككة وغير فعالة". ويتوقف عند "العمليات الانتحارية"، التي لجأ إليها "الإسلاميون"، فيقدر أن عدداً من الشباب الغاضب في الأحياء المنكودة الحظ في غزة تطوع للقيام بهذه العمليات وانضوى تحت لواء "حماس"، "ليس بدافع الإيمان الديني فحسب، بل لأن حماس قد برزت بصفاتها المجموعة الوحيدة التي تقاوم المسرى الظالم للأحداث والمخيب للأمل". ولا يخفي فرسون، في هذا السياق، موقفه الشخصي المعارض للاتفاق، إذ يشير إلى أن إسرائيل حققت من الاتفاق "ما أرادت تحقيقه منذ التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر؛ فهي أعطت "حكماً ذاتياً مدنياً محدوداً" في المناطق الفلسطينية المحتلة، وأضفت "الشرعية على قبضتها المحكمة على الأرض والموارد والاقتصاد والأمن في تلك المناطق".

كما يتطرق فرسون إلى ظروف تشكيل السلطة الوطنية، وإلى الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الثاني/يناير 1996، فيرى أن ياسر عرفات ابتنى، بعد عودته إلى غزة، "قاعدة قوة ونظاماً مستبداً يتكون من بيروقراطية واسعة ومحاكم أمنية وأجهزة أمن متنافسة ومتداخلة الصلاحيات وقوة شرطة كبيرة، وكلها تحت سيطرته الفردية". لكن الانتخابات التي جرت لمنصب رئيس السلطة، والتي "كانت نزيهة وخالية من الغش والتلاعب"، جاءت بمثابة "تبرئة شخصية لساحة عرفات"، إذ أظهرت أن رئيس المنظمة، الذي حصل على 87.1% من الأصوات، يظل "رغم كل ما قيل من انتقادات ومن شجب مرير [....] رمزاً للوطنية الفلسطينية". أما فيما يتعلق بانتخابات المجلس التشريعي، فيعتبر المؤلف أن الانتخابات بحد ذاتها قد تزرع "في المدى الطويل بذور الديمقراطية، فتتحول إلى آلية

شرعية لإجراء التغيير في القادة والسياسة معاً.

ويبني فرسون بعض الأمل على التناقضات الجديدة التي ثارت بشأن شكل المجتمع الفلسطيني وهيكلته بعد قيام السلطة الوطنية، والتي أسفرت عن تشكل حركتين - "حركة بناء الديمقراطية"، و"القوة الثالثة" - تعتقدان أن أغلبية الناس في المناطق "أقرب إلى أن تكون علمانية وديمقراطية ومؤيدة لفكرة السيادة الفلسطينية"، وأن هذه الأغلبية، وضمنها المنظمات غير الحكومية والمثقفون والمجموعات النسوية، ستستجيب للبديل المقترح بقيام حركة "عريضة تكسر الاحتكار السياسي الذي يفرضه نظام عرفات والمعارضة الإسلامية". أما في أوساط الشتات، المفترق إلى معارضة فعالة، والذي غدا بعد قيام السلطة الوطنية وتهميش منظمة التحرير "بلا صوت جماعي أو منظم للمرة الأولى منذ عام 1948"، فقد يكون "الأمر الواعد" هو الجهود التي يبذلها عدد من المثقفين الفلسطينيين في مواقع متعددة من أجل تعبئة اللاجئين والدعوة إلى عقد "مؤتمر العودة وتقرير المصير".

ما هو مصير

فلسطين والفلسطينيين؟

في "خاتمة" الكتاب (ص 551 - 594) يعبر فرسون عن تشاؤم واضح فيما يتعلق بتطور الأوضاع الفلسطينية، في ظل التدهور الاقتصادي الذي تشهده المناطق المحتلة منذ توقيع اتفاق أوسلو، والذي يتمثل في الانخفاض المستمر في مستوى حياة الفلسطينيين، بسبب البطالة الواسعة الانتشار وازدياد الفقر واستمرار الاحتلال في سياسة زرع المستعمرات، بوصفها "الآلية الاستراتيجية الرئيسية" لعملية "التجيب" وخلق البانتوستانات؛ وكذلك في ظل سياق إقليمي يتميز بحالة الركود والتراجع التي يشهدها الوطن العربي، وبتحول المجتمع الإسرائيلي المتواصل نحو اليمين المتشدد والمتدين؛ وفي ظل المشهد الدولي المستعصي نتيجة التواطؤ الأميركي مع إسرائيل. وبعد أن لحظ المؤلف أن هذا المزيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي التراكمي هو الذي أشعل فتيل انتفاضة الأقصى، بعد فشل قمة كامب ديفيد، أجرى مقابلة مثيرة للاهتمام بين انتفاضة سنة 1987 وانتفاضة سنة 2000؛ فمع أن الانتفاضة الثانية كانت، بمعنى ما، "امتداداً" للانتفاضة الأولى؛ إلا أن اختلافات كثيرة برزت بينهما على مستوى السياق السياسي، والقوى المحركة، والوسائل النضالية، والطبيعة، و"جغرافية" المواجهة.

فالانتفاضة الأولى اندلعت في واقع تميز بوجود مجتمع مدني حيوي، يضم عدداً كثيراً من المنظمات غير الحكومية التي تقوم بخدمة حاجات السكان الاجتماعية والمادية، وعدداً من الهياكل السياسية ذات القاعدة الجماهيرية والقادرة على القيادة.

ومن جهة ثانية، انخرط في فعاليات تلك الانتفاضة سكان مدنيون غير مسلحين واجهوا قوات الاحتلال داخل المدن والبلدات، ولجأوا إلى وسائل مبتكرة وفعالة في العصيان المدني والاعتماد على الذات. ومن جهة ثالثة، بقي البعد الديني "خافت الصوت" في تلك الانتفاضة على الرغم من نشاط "حماس".

أمّا انتفاضة الأقصى فلم تكن مدنية، ذات قاعدة جماهيرية ومجتمع مدني معبأ، وإنما كانت "أشبه بعصيان عسكري تقوم به أقلية من السكان فيما تكون أغلبيته في موقع المشاهد المتعاطف والمساند معاً". وهذا الطابع العسكري الواضح للانتفاضة أعطى إسرائيل "مبرراً" للجوء إلى قوة وحشية مفرطة. وفي وقت غابت فيه التعبئة السياسية بين صفوف السكان - باستثناء ما قامت به وسائل الإعلام، وخصوصاً الفضائيات - كانت تنظيمات المجتمع المدني قد أصبحت "مهنية بحت" و"عدلت من تمسكها المنهجي بالديمقراطية والتطور والحكم الصالح"، كما أصابها "الفساد" بتأثير من موظفي السلطة ووكالات المعونة الدولية. وبخلاف الانتفاضة الأولى، طغت السمة الدينية على طابع الحركة الوطنية العلمانية.

لكن إلى أين ستتطور الأوضاع في المستقبل، فيما يتعلق بمصير فلسطين والفلسطينيين؟

أشار فرسون لدى إجابته عن هذا السؤال، في "توطئة" الطبعة العربية لكتابه، إلى أن مستقبل فلسطين والفلسطينيين (بعد إعادة الاحتلال الإسرائيلي للمدن الفلسطينية في آذار/مارس - نيسان/أبريل 2002)، يظل مستقبلاً "يلفه الغموض وعدم اليقين بشكل أكثر مما كان عليه في السابق على الإطلاق"، معتبراً أن قيام دولة فلسطينية ذات أرض متصلة جغرافياً وقابلة للبقاء، في ظل تقسيم المناطق المحتلة "إلى كانتونات متعددة تقسم بدورها إلى جيوب أصغر"، هو أمر "مشكوك بتحقيقه". لكن المؤلف كان ترك في خاتمة كتابه، على الرغم من تشاؤمه، نافذة مفتوحة على الأمل، وذلك حين تطرق إلى عدد من "الحقائق" القارة، ومنها أن الفلسطينيين مصممون على البقاء على الأرض، وهم يقاومون "الترانسفير"، وأن عددهم في فلسطين التاريخية سيفوق على الأرجح مجموع عدد اليهود الإسرائيليين بحلول سنة 2010، وأن الوجود الشرعي للسلطة الفلسطينية المقر به دولياً لا يمكن إلغاؤه بسهولة أو بشكل شرعي.

وعلى أساس هذه "الحقائق"، وبالرجوع إلى النقاشات الدائرة في أوساط عدد من المثقفين الفلسطينيين، تناول المؤلف عدداً من الخيارات المقترحة للخروج من مأزق استعصاء تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية الثلاثة، وهي المساواة وتقرير المصير وحق العودة مع التعويض، في المديين القصير والمتوسط، ومنها خيار النضال من أجل إقامة دولة ديمقراطية علمانية ذات شعبين في عموم فلسطين التاريخية، لكنه اعتبر أن ما يحتاج إليه الشعب الفلسطيني، قبل التكهن بشأن الأهداف الجديدة، هو

تحويل المجتمع الفلسطيني إلى وضع أفضل، وإصلاح منظومته السياسية، وذلك عبر التخلي عن منظومة القيم والممارسات التي يملها "النظام الأبوي المستبد"، لتحل محلها منظومة من القيم والممارسات والعلاقات الاجتماعية التي تقوم "على الحرية وحكم القانون والمساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع ميادين الحياة". كما يحتاج إلى تطوير البنية الخارجية للدعم الذي يقدم إليه، والعمل على بلورة مبادرة عربية موحدة ومنسقة لكسر الاحتكار الأميركي، وضمان الحماية الدولية من تعديات إسرائيل. وإذ أظهرت الانتفاضة الثانية حقيقة أن الشعب الفلسطيني "لن يترنح ويموت"، إلا أن الأمر سيتطلب على ما يبدو - كما يستخلص فرسون - "مزيداً من الانتفاضات الشعبية قبل أن يحرر الفلسطينيون أنفسهم من أغلال العبودية الإسرائيلية".

يبقى هناك، أخيراً، ملاحظات بسيطة تتعلق بالترجمة العربية "الأنيقة" لهذا الكتاب، إذ برزت عدة "هفوات"، نجمت أحياناً عن مشكلات مرتبطة بترجمة بعض المصطلحات الفرنسية أو الإنكليزية، مثل nationaliste (قومي أو وطني؟)، وأحياناً أخرى عن عدم التدقيق الكافي في بعض الأسماء، لدى نقلها من الإنكليزية إلى العربية، مثل "عبد العزيز عدود" (ص 430)، والصحيح "عبد العزيز عودة"؛ أو "سليم تعمري" (ص 424 و452)، والصحيح "سليم تماري"؛ أو "لميس عندوني" (ص 455 و458)، والصحيح "لميس أندوني"؛ أو "المجلس الديمقراطي الوطني" (ص 347)، والصحيح "التجمع الوطني الديمقراطي". كما برز خلط، لدى عرض الدوريات العربية في ثبوت المراجع، بين "مجلة مركز الدراسات الفلسطينية"، التي كانت تصدر في بغداد، وبين "مجلة الدراسات الفلسطينية"، التي تصدر في بيروت (ص 618).

غير أن كل الملاحظات النقدية التي تضمنها هذا العرض لا تقلل أهمية هذا الكتاب، الذي أعده باحث متمرس ومتمكن من منهجه ومن أدواته التحليلية، والذي يشكل إضافة نوعية جديدة إلى الجهد المبذول من أجل كشف خفايا وحقائق موضوع استحوذ علينا، وسنظل نكتب عنه، إلى أن يزول الحيف الذي لحق بشعبنا الفلسطيني. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>